الأمم المتحدة

A/AC.109/2005/L.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
8 April 2005
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١	٢
ثانيا –	معلومات أساسية	٢-١١	٢
	ألف – لمحة عامة	٢-٤	٢
	باء – الوضع الدستوري والسياسي	٥-١١	٣
ثالثا –	التطورات الأخيرة	١٢-٤٣	٥
	ألف – التطورات السياسية	١٢-٢٤	٥
	باء – التطورات العسكرية	٢٥-٣٩	٩
	جيم – التطورات الاقتصادية	٤٠-٤٢	١٤
رابعا –	الإجراءات السابقة التي اتخذها الأمم المتحدة	٤٣-٤٨	١٦
	ألف – لمحة عامة	٤٣-٤٤	١٦
	باء – الإجراءات التي اتخذها اللجنة الخاصة	٤٥-٤٧	١٧
	جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٤٨	١٨

030505 020505 05-30225 (A)
0530225

أولا – مقدمة

١ – اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها السادسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ القرار A/AC.109/2003/22 بشأن المسألة المتعلقة بما قررته اللجنة الخاصة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٩ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة في عام ٢٠٠٤ عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها الهيئات التابعة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا – معلومات أساسية

ألف – لمحة عامة

٢ – تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحة أرضها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي بييكيس وكوليبرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا[١].

٣ – ويفيد مكتب تعداد السكان بالولايات المتحدة بأن عدد سكان بورتوريكو بلغ في عام ٢٠٠٤[٢] ما يقدر مجموعه بـ ٣,٩ مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك يقيم نحو ٣,٤ مليون بورتوريكي في بر الولايات المتحدة الأمريكية[٣]. ويتكلم السكان الإسبانية أساسا ولكنهم غالبا ما يتكلمون باللغتين الانكليزية والإسبانية. وتعتبر بورتوريكو من بين أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم، مع وجود ٤٢٩ نسمة في المتوسط في الكيلومتر المربع. وهي حضرية بدرجة كبيرة، مع وجود نحو ثلث السكان في العاصمة، سان خوان[٤].

٤ – وتمنح جنسية الولايات المتحدة إلى الأشخاص المولودين في بورتوريكو ولكن ليس لهم حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين في بر الولايات المتحدة. وبموجب ترتيبات الكمنولث الحالية، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية. وتتبنى الأحزاب السياسية الرئيسية في الإقليم في معظم الأحيان مواقف متمايزة بشأن الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وذلك لعدم رضاها عن الوضع الراهن. ويؤيد الحزب الشعبي الديمقراطي، الموجود في السلطة حاليا، وضعا معززا للكومنولث،

يبقى أهالي بورتوريكو في ظله تحت سيادة الولايات المتحدة ويحصلون على جنسية الولايات المتحدة ولكن يتمتعون بسلطة حكومية أكبر في شؤونهم الخاصة وبإمكانية أكبر لإقامة علاقات إقليمية ودولية. ويؤيد الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية كاملة الاندماج في الولايات المتحدة. والحزب الثالث الذي له تمثيل في الكونغرس هو حزب استقلال بورتوريكو، ويؤيد استقلال الجزيرة.

باء – الوضع الدستوري والسياسي

٥ – يرد وصف مفصل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم منتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا، ينتخبهم السكان الراشدون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة)؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف بالدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي يسود على القانون المحلي.

٦ – وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، استمر بموجب قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢) سريان جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها أيضا مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي عام ١٩٥٩، قُدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي من تلك المشاريع. ولما أجري في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان الاختيار بين الاستقلال أو أن يصبح الإقليم جزءا من الولايات المتحدة أو الإبقاء على وضع الكومنولث، حظي الخيار الأخير بتأييد الأغلبية، ٦٠,٤١ في المائة من الناخبين.

٧ – وفي عام ١٩٩٣، أُجري استفتاء عام آخر أسفر عن نتائج تكاد أن تكون مطابقة لنتائج استفتاء عام ١٩٦٧. حيث اختار ٤٨,٤ في المائة ممن أدلوا بأصواتهم بقاء الوضع

الراهن (الكومنولث)، وصوت ٤٦,٢ في المائة لصالح وضع الولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وعقب إعلان هذه النتيجة، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يقرر ما إذا كان تعريف الكومنولث، بصيغته الواردة في بطاقة الاستفتاء، مقبولا. ورد الكونغرس بالنفي، بحجة أن التعريف الوارد يحتوي على توقعات غير ممكنة التحقيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك صوتت الجمعية التشريعية لبورتوريكو على إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، قُدم إلى كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون يانغ الذي سعى إلى جعل نتائج استفتاء بورتوريكو المقترح لعام ١٩٩٨ ملزمة لحكومة الولايات المتحدة. وأقر مجلس النواب مشروع القانون في آذار/مارس ١٩٩٨، بأغلبية ٢٠٩ مقابل ٢٠٨ أصوات، أي بفارق صوت واحد، ولكن لم يبت فيه مجلس الشيوخ قبل انتهاء دورة الكونغرس وبالتالي انتهت فترة سريانه.

٨ - ورغم أن الكونغرس لم ينجح في إلزام حكومة الولايات المتحدة بالنتائج، فقد جرى تنظيم استفتاء عام ١٩٩٨ في موعده المقرر. إلا أنه ثار جدل كبير بشأن صيغة الخيارات الواردة في بطاقة الاستفتاء. واحتج الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث بأن بطاقة الاستفتاء بالصورة التي صيغت بها تعطي معلومات غير صحيحة عن وضع الكومنولث، وتنم عن محاولة متعمدة لإرباك مؤيديه تتمثل في تضمينها خيار آخر وهو ''الارتباط الحر''، الذي يشابه في تعريفه إلى حد كبير ''وضع الكومنولوث''. وأصر الحزب الشعبي الديمقراطي على إدراج خيار خامس في بطاقة الاستفتاء وهو ''لا شيء مما تقدم'' وشجع أنصاره على تأييد ذلك الخيار. وكانت نتائج الاستفتاء الذي أجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح ''لا شيء مما تقدم''، و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية، و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال، و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر، و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث

٩ - وعقب استفتاء عام ١٩٩٨، صرح الرئيس وليام ج. كلنتون رئيس الولايات المتحدة آنذاك بأنه سيعمل مع الكونغرس وزعماء بورتوريكو لتوضيح مسألة وضع الإقليم. ثم أنشأ الرئيس فرقة العمل المعنية بوضع بورتوريكو التابعة له، وعهد إلى رئيسيها بإجراء حوار متصل مع حاكم بورتوريكو ومفوضها المقيم، ومع الأحزاب السياسية الرئيسية ببورتوريكو والجماعات الأخرى التي تدعو إلى تغيير وضع الجزيرة. وتمثل هدف الحوار في السعي إلى توضيح الخيارات المتعلقة بوضع بورتوريكو مستقبلا وتمكين أهالي بورتوريكو من الاختيار بين وضع الولاية والكومنولث والاستقلال.

١٠ - وعندما تولى الرئيس جورج و. بوش الرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عدل الأمر التنفيذي الذي أصدره سلفه بشأن فرقة العمل المعنية بوضع بورتوريكو حيث مدَّد الموعد النهائي لتقديم توصيات الفرقة من ١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠١[٥]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أفادت وسائل الإعلام في بورتوريكو بأن البيت الأبيض أعلن أسماء الأعضاء المؤقتين في فرقة العمل، وأن القائمة تضم مساعدي معظم أعضاء إدارة الرئيس بوش. ونقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم البيت الأبيض قوله إن فرقة العمل عاكفة على استعراض خيارات بورتوريكو وأن وزارة العدل تسدي المشورة بشأن المسائل القانونية والدستورية[٦].

١١ - **وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عين البيت الأبيض أعضاء فرقة العمل الـ ١٦. وفي الوقت نفسه، عدل الرئيس بوش الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون ليطلب إلى فرقة العمل أن تقدم تقريرا عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة. وذكر البيت الأبيض في النشرة الصحفية التي أعلن فيها أسماء أعضاء فرقة العمل أنه "سيسعى إلى تنفيذ السياسة المحددة" في الأمر الصادر عن الرئيس كلينتون. وقال زعيما كل من الحزب الشعبي الديمقراطي المؤيد للكومنولث وحزب استقلال بورتوريكو المؤيد للاستقلال أن هذا الإجراء لا ينم عن أي نية جادة من جانب الرئيس بوش لاتخاذ إجراء بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل القريب، في حين رحب الحزب التقدمي الجديد المؤيد لوضع الولاية بالإعلان بوصفه دليلا على أن واشنطن يهمها معالجة المسألة فور انتهاء الانتخابات في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤[٧]. ومن المتوقع أن تصدر فرقة العمل في عام ٢٠٠٥ تقريرا عن الحالة.**

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٢ - أُجريت الانتخابات العامة الأخيرة في بورتوريكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ حيث انتُخب الحاكم والمندوب في كونغرس الولايات المتحدة، وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليين، ومرشحون لشغل مجموعة متنوعة من المناصب البلدية والمحلية.

١٣ - وفي السباق على شغل منصب الحاكم، فاز المفوض المقيم السابق أنيبال أسيبيدو بيلا وهو مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي على الحاكم الأسبق بيدرو روسيو غونزاليس من الحزب التقدمي الجديد ليحل بذلك محل السيدة سيلا ماريا كالديرون التي اختارت عدم ترشيح نفسها لفترة ثانية. وبالنظر إلى أن الفارق بين المرشحين الاثنين لم يتجاوز ٠,٢

في المائة أعيد فرز الأصوات في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ليعلن فوز السيد أسيبيدو بفارق ٣ ٢٢٨ صوتا فقط. بيد أن النتيجة الرسمية للانتخابات لم تعلن حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ حيث أن السيد روسيو غونزاليس طعن في صحة بعض عمليات التصويت خلال الانتخابات. وانتقلت الدعوى من المحكمة العليا لبورتوريكو التي صدر حكمها لصالح السيد أسيبيدو بيلا إلى محكمة الاستئناف بالدائرة الأولى في بوسطن، ماساشوسيتس حيث حكم ثلاثة قضاة بأنها مسألة تندرج في نطاق قانون الولايات وليس القانون الاتحادي ومن ثم تدخل في اختصاص المحكمة العليا ببورتوريكو.

١٤ - وانتزع الحزب التقدمي من الحزب الشعبي الديمقراطي السيطرة على الهيئة التشريعية حيث حصل على ١٨ مقعدا من مقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٢٧ مقعدا ونال ٣٤ مقعدا في مجلس النواب الذي يضم ٥١ مقعدا. واحتفظ حزب الاستقلال بمقعده الوحيد في كلا المجلسين.

١٥ - وفي انتخابات منصب المفوض المقيم (الذي يمثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة دون أن يكون له الحق في التصويت) فاز السيد لويس فورتونو من الحزب التقدمي الجديد على السيد روبرتو ل. براتس باليرم من الحزب الشعبي الديمقراطي.

١٦ - وكانت المسائل الرئيسية المطروحة في الانتخابات هي الاقتصاد والفساد والجريمة إلى حد ما مسألة تمويل الخطة الحكومية للتأمين الصحي ونظام المعاشات مستقبلا. وأثار أيضا، المرشحان مسألة إصلاح النظام التعليمي باعتبار ذلك وسيلة لزيادة فرص العمل. أما المسألة المتعلقة بوضع بورتوريكو السياسي، فلم يكن لها فيما يبدو، حسبما ذكر بعض المراقبين، ثقلا كبيرا في الحملة الانتخابية[٨].

١٧ - وخلال عام ٢٠٠١، أي السنة الأولى لتولّي كالديرون منصب حاكم الإقليم، تراجعت دائرة الضوء عن الموضوعين اللذين تصدرا الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ (وهما الوضع الدستوري لبورتوريكو والتدريبات العسكرية الأمريكية في بييكيس) لتتركز على السعي لإنعاش الاقتصاد (انظر الفقرات ٣٧-٤٠ من التقرير A/AC.109/2003/L.3) ومكافحة الفساد. واستمر العمل على مكافحة الفساد في عام ٢٠٠٢ مع صدور لوائح اتهام ضد ١٧ مسؤولا حكوميا سابقا من الحزب التقدمي الجديد تراوحت بين السرقة والابتزاز انتهاء إلى الرشوة[٩]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة كالديرون تدابير للقضاء على الفساد، تتضمن التفتيش على كافة الوكالات الحكومية التي أبرمت عقودا مع أي ممن اتهموا بالاحتيال سواء أكانوا من الأفراد أم الشركات، وإنشاء لجنة معنية بالأخلاقيات المالية في الحملات الانتخابية. وأثارت المعارضة في وقت لاحق اتهامات مضادة

ادعت فيها أن الحاكمة وحزبها يسيئان استخدام الأموال العامة[١٠]. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، سنت الحاكمة ثلاثة قوانين لمكافحة الجريمة والفساد. وعلاوة على ذلك، اشتملت ميزانية السنة المالية ٢٠٠٣ على ٣١ مليون دولار في صورة اعتمادات مالية إضافية لمكافحة الفساد[١١]. ورغم هذه الجهود أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة النويفو ديا El Nuevo Dia، في عام ٢٠٠٤، أن غالبية من جرى سؤالهم رأوا أن الفساد السياسي ما زال مستمرا بل وازداد سوءا[١٢]. ومن بين الأولويات التي أعلن الحاكم أسيبيدو فيلا أنه حددها لنفسه في فترة ولايته، محاربة الجريمة وإصلاح نظام السجون ومساعدة المنشأة التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتهيئة فرص عمل وتحقيق لا مركزية الأجهزة الحكومية والمشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية ومعالجة مسألة وقف العمل تدريجيا في عام ٢٠٠٥ بالمادة ٣٠ ألف من قانون الضرائب الأمريكي (وهي المادة التي بموجبها تتمتع شركات الولايات المتحدة في بورتوريكو ببعض الامتيازات الضريبية)[١٢].

١٨ - وفيما يتصل بوضع بورتوريكو السياسي وعلاقتها مع الولايات المتحدة أُعطيت الأسبقية في الهيئة التشريعية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لمناقشة هذه المسألة حيث وافق مجلس الشيوخ والجمعية التشريعية ببورتوريكو على قرارات توصي بإنشاء جمعية تعنى بوضع الشعب البورتوريكي باعتبار أن تلك الجمعية ستكون أصلح وأنسب آلية لتقرير وضع الجزيرة في المستقبل[١٣]. وأيد هذه التوصية الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب الاستقلال وكيانات أخرى مثل نقابة المحامين البورتوريكيين. إلا أن الحزب التقدمي الجديد عارضها حيث رأى مرة أخرى في الآلية المقترحة عملية انفرادية عديمة الجدوى بسبب عدم إشراك حكومة الولايات المتحدة فيها منذ البداية[١٤].

١٩ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وافقت الجمعية التشريعية ببورتوريكو على قرار يوصي بإنشاء جمعية تأسيسية تعنى بوضع الشعب البورتوريكي[١٥]. ومن المتوقع أن يُجرى استفتاء خلال عام ٢٠٠٥ لاختيار الآلية التي يفضل أن يجري من خلالها معالجة المسألة المتصلة بوضع الإقليم. وستكون المفاضلة بين جمعية تأسيسية أو عملية تستهلها حكومة الولايات المتحدة[١٦]. وستبدأ الاستعدادات للاستفتاء، حسبما ذكر الحاكم أسيبيدو بيلا، خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥[١٧].

٢٠ - وعلى نحو ما ورد بيانه في التقارير السابقة، وبغض النظر عن المسائل السياسية العامة، أُثيرت ثلاث قضايا محددة أمام اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة. وهذه القضايا هي: (أ) استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو ولا سيما في جزيرة

بييكيس؛ (ب) احتجاز الولايات المتحدة في سجونها لعناصر منادية باستقلال بورتوريكو، بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) توقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢١ - وعلى غرار التقارير السابقة، سيجري تناول موضوع الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، في الجزء المتعلق بالتطورات العسكرية (انظر الفقرات ٣٠ إلى ٤٤ أدناه).

٢٢ - وقد تناولت أيضا التقارير السابقة قضية مواطني بورتوريكو الذين اتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة منذ حوالي ٢٠ عاما وسجنوا في الولايات المتحدة. وصُلِب القضية أن عددا من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تدعي أنهم سجناء سياسيون أساسا وأن الأحكام التي صدرت بحقهم طويلة بما لا يتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إخلاء سبيل السجناء بشرط أن يعلنوا رسميا نبذ العنف. وقد قبِل ١١ سجينا من السجناء الخمسة عشر الأصليين العرض وقبل سجين آخر اتفاقا يُخلَى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن الشروط تتضمن قيودا مشددة على أنشطتهم وأقوالهم، وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قُدم التماس باسم السجناء التسعة السابقين الذين كانوا لا يزالون قيد الإفراج المشروط من أجل الإنهاء المبكر للمراقبة المفروضة عليهم. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووفقا للقواعد الجديدة التي طبقها المدعي العام للولايات المتحدة، أودع اثنان من السجناء المتبقين الحبس الانفرادي التأديبي، رغم عدم وجود أي سبب، حسبما ورد، يدعو إلى الاعتقاد بوجود صلة بينهم وبين تلك الأحداث[١٨]. وأفرج عن سجينين، هما أنطونيو كماتشو نيغرون في أيار/مايو ٢٠٠٢، وخوسيه سوليس خوردان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[١٩].

٢٣ - وتناولت الفقرة ٢٣ من تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) بالتفصيل المسألة المتعلقة بتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بارتكاب جرائم، كما تناولت قضايا تم مؤخرا طلب توقيع عقوبة الإعدام في شأنها على مواطنين من بورتوريكو. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فقد طلبت وزارة العدل في الولايات المتحدة توقيع عقوبة الإعدام على ١٥ متهما من بورتوريكو منذ ١٩٩٢، ليصبح بذلك معدل توقيع عقوبة الإعدام من أعلى المعدلات في أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة. وقد قررت المحكمة العليا ببورتوريكو في عام ٢٠٠٠ أن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور

بورتوريكو لكن دائرة الاستئناف ببوسطن في الولايات المتحدة نسفت ذلك القرار بقرار جاء فيه أن بورتوريكو تخضع للقوانين الاتحادية، وأيدته المحكمة العليا بالولايات المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥ أذن وزير العدل الأمريكي، للمرة الثانية على مدى ٧٥ عاما، للمدعين الاتحاديين بطلب توقيع عقوبة الإعدام، وذلك في قضية مرفوعة ضد شابين يُدعى أنهما قتلا حارس الأمن لدى شروعهما في سرقة عربة مصفحة[٢٠].

٢٤ - **ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام، كما أن ائتلافا من المنظمات الدينية والأهلية، فضلا عن زعماء سياسيين، عقدوا العزم على مواصلة محاربة محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة.**

باء - التطورات العسكرية

٢٥ - احتلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة الجنوبية للولايات المتحدة. فعلاوة على العمليات العسكرية التي قام بها سلاح بحرية الولايات المتحدة في بورتوريكو خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٤١ إلى ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، تعمل البحرية في جزيرة بييكيس التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠ ٩ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد كانت الجزيرة مسرحا لتدريبات الدعم المدفعي البحري وتصويب الذخيرة جوا نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. وترد تفاصيل عن التدريبات العسكرية التي أجريت في جزيرة بييكيس خلال الفترة التي كانت البحرية تملك جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات وقضايا أمام المحاكم في التقارير السابقة للجنة الخاصة (A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٨-٢٢، و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨، و A/AC.109/2002/L.4، الفقرات ٢٧-٣٦). وجاء في البيان الصحفي الصادر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ستتولى مسؤولية تنقية البيئة في المنطقة المملوكة لها وستقوم بهدم جميع المرافق والهياكل في المنطقة وإزالتها. وقد أعقب صدور التقارير الصحفية عن الإنهاء الرسمي لوجود البحرية في جزيرة بييكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣ تنظيم أنشطة على امتداد أربعة أيام احتفالا بانتهاء عمليات القصف وببداية عهد جديد في الجزيرة[٢١].

٢٦ - وجاء رحيل البحرية الأمريكية عن جزيرة بييكيس في أعقاب فترة احتجاجات غالبا ما كانت عنيفة شهدتها الجزيرة، وعلى إثر اتخاذ كل من إدارة الولايات المتحدة وممثلي بورتوريكو مبادرات سياسية شتى من أجل تحديد مستقبل أنشطة البحرية على الجزيرة بوضوح. وعلى امتداد عام ٢٠٠٤، استمرت الاحتجاجات في بييكيس وفي واشنطن

العاصمة تأييدا للجهود الرامية إلى تنقية البيئة وإعادة توزيع الأراضي التي كانت في حيازة البحرية الأمريكية وتعميرها[٢٢].

٢٧ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، أجري استفتاء غير ملزم بشأن بييكيس. وقد عارض وجود البحرية فيها ٦٨ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم، وصوتت نسبة ٣٠ في المائة لصالح بقاء البحرية إلى أجل غير مسمى، وصوتت نسبة ١,٧ في المائة لصالح بقائها حتى عام ٢٠٠٣ فقط. وأعلنت الحاكمة كالديرون أن أهالي بييكيس قد اتخذوا قرارهم وأعربوا عن رأيهم بوضوح، وأعلنت أنها ستبعث بالنتائج إلى البيت الأبيض والكونغرس. وكان رد البيت الأبيض أن كرر تأكيده أن البحرية ستنسحب من بييكيس، كما هو مقرر، في أيار/مايو ٢٠٠٣، وأنها ستواصل تدريباتها بالقنابل الصورية حتى ذلك الحين[٢٣].

٢٨ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعلنت الحاكمة أنها تلقت تأكيدا رسميا من حكومة الولايات المتحدة بأن أنشطة البحرية في بييكيس ستتوقف في أيار/مايو ٢٠٠٣، كما أعلن ذلك الرئيس بوش في وقت سابق من السنة. وأثنت في بيان رسمي على العمل الدؤوب الذي قام به سكان بييكيس، والعديد من ممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكذلك عدد كبير من المؤيدين في الولايات المتحدة الذين كافحوا من أجل الوصول إلى هذه النتيجة[٢٤].

٢٩ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدم وزير البحرية في الولايات المتحدة شهادة كتابية إلى الكونغرس ذكر فيها أن سلاحي البحرية ومشاة البحرية سيوقفان، كما هو مقرر، تدريباتهما العسكرية في بييكيس في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، وأنهما سيستخدمان بعد ذلك التاريخ مواقع تدريبية بديلة في جنوب شرق الولايات المتحدة وفي البحر[٢٥]. وأعرب المسؤولون والمحتجون في بييكيس، من جانبهم، عن ابتهاجهم وأعلنوا أنه فور توقف التدريبات سيحولون طاقاتهم نحو مطالبة البحرية ووزارة الداخلية بتقييم الضرر البيئي الذي لحق بالمنطقة على امتداد ٦٠ سنة خلت وبالالتزام بتطهيرها تماما. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بدأت البحرية آخر تدريبات عسكرية لها في بييكيس، شملت عمليات قصف جوي من طائرات نفاثة مقاتلة استخدمت فيها ذخائر هيكلية.

٣٠ - وبانسحاب سلاح البحرية من بييكيس، تظل ثلاث قضايا ذات صلة في حاجة إلى الإيضاح وهي: (أ) تنمية بييكيس في المستقبل وتنقية بيئتها، (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار التدريبات العسكرية على صحة سكان بييكيس، (ج) مصير محطة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٣١ - ففيما يتعلق بتنمية بييكيس، أعلنت حكومة بورتوريكو عن استثمار مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار في البنية الأساسية وفي خلق فرص عمل على مدى السنوات الأربعة المقبلة في إطار برنامج ''إعادة تنشيط بييكيس''[٢٦]. وفي الوقت نفسه، تجتذب الجزيرة مشاريع سياحية جديدة مثل فندق ويندهام مارتينو باي الذي افتتح مؤخرا وسعته ١٥٠ غرفة[٢٧]. وأوضحت حكومة بورتوريكو أنها تتوقع أن تقوم السلطات الاتحادية بتطهير الأراضي التي كانت سابقا في حيازة البحرية، وأفيد بأن مديرة وكالة الحماية البيئية صرحت بأن الوكالة ستكفل امتثال وزارة الدفاع للقوانين البيئية الاتحادية.

٣٢ - ودعت الخطط إلى نقل المسؤولية عن معظم معسكر غارسيا، وهي منطقة عسكرية تبلغ مساحتها ٠٠٠ ١٢ فدان، إلى وزارة الداخلية لإدارتها كمحمية للأحياء البرية، وهو ما قد يتطلب من التطهير قدرا أدنى مما يتطلب تعميرها لأغراض الاستخدام العام، على أن تحاط المنطقة التي كانت مسرحا للقصف بالقنابل الحية والتي تبلغ مساحتها ٩٠٠ فدان بسياج ويمنع الدخول إليها بصفة دائمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أُعلِن عن إمكانية وضع ١٠٠ ٣ فدان تخلى عنها سلاح بحرية الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ تحت الولاية المشتركة لدائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية وحكومة بورتوريكو[٢٨]. غير أن نداءات متزايدة وجهت من داخل بورتوريكو إلى سلطات الإقليم طلبا لحيازة ملكية ولو بعض من الأراضي التي كانت في حيازة البحرية الأمريكية في السابق. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تلقى ممثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة مزيدا من التأكيدات من وزارة الدفاع بأن البحرية ستقوم بتطهير أراضيها[٢٩].

٣٣ - **وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أعلن مكتب المفوض المقيم في بورتوريكو أن لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي وافقت على تعديل يأمر البحرية بأن تضطلع، بالتعاون مع وزارة الداخلية ووكالة الحماية البيئية، بمشروع لتطهير أراضي بييكيس التي نقلت إلى وزارة الداخلية.** وفي إطار العمل مع وزارة الداخلية والوكالة آنفة الذكر والمجلس المعني بنوعية البيئة في بورتوريكو قررت البحرية الأمريكية أن عملية تطهير الجزء الغربي من بييكيس (حيث كانت توجد وحدة إمداد البحرية بالذخيرة) ستنجز بحلول عام ٢٠٠٧ بتكلفة مجموعها ١٦ مليون دولار. أما عملية تطهير الجزء الشرقي (حيث كان يوجد ميدان التدريب/القصف سابقا) فمن المتوقع أن تنتهي بحلول عام ٢٠١٤ وأن يبلغ مجموع تكلفتها ١٤ مليون دولار وسيجري في الوقت نفسه تطهير الشواطئ ومنطقة التدريب بالذخيرة الحية بتكلفة قدرها ٧٦ مليون دولار ومن المتوقع أن يستمر العمل لما بعد عام ٢٠٠٥[٣٠].

٣٤ - وفي الوقت الراهن، تنقسم الجزيرة إلى جزأين منفصلين. وقد نقلت المسؤولية عن الجزء الغربي إلى وزارة الداخلية وبلدية بيكيس واتحاد حفظ البيئة في بورتوريكو أما الجزء الشرقي فأحيلت المسؤولية عنه إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية الأمريكية ليضاف بذلك إلى المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيكيس[٣١].

٣٥ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أعلنت وكالة الحماية البيئية عن بدء استقصاء مناطق من شرق بييكيس بموجب قانون الحفاظ على الموارد وإحيائها. وسيقوم المقاولون العاملون لحساب البحرية، كجزء من هذا الاستقصاء، أخذت عينات من التربة السطحية وتحت السطحية ومن المياه الجوفية لعشرة آبار تم حفرها مؤخرا. وتولت الوكالة، بالتعاون مع المجلس المعني بنوعية البيئة في بورتوريكو، الإشراف على هذا الاستقصاء. وأخذت الوكالة أيضا عينات من التربة والمياه الجوفية وأجرت تحليلات مستقلة لها. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، اقترحت الوكالة إدراج المواقع التي كانت تحتلها البحرية سابقا في بيكيس ومواقع الجيش القديمة في جزيرة كوليبرا، في قائمة الأولويات الوطنية لصندوق المشاريع الكبرى. وقد أعلنت الوكالة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إدراج بيكيس رسميا في قائمة أكثر المواقع احتواء للنفايات الخطرة في الولايات المتحدة. بيد أنه لم يبت بعد بصورة نهائية في وضع جزيرة كوليبرا ريثما يجري إعداد مذكرة تفاهم بين بورتوريكو والجيش الذي يتولى حاليا مسؤولية المنطقة. وفي حالة تعذر التوصل إلى اتفاق يجوز أن تطلب بورتوريكو إدراج كوليبرا أيضا في قائمة الأولويات الوطنية لصندوق المشاريع الكبرى[٣٢].

٣٦ - وقام وفد من السياسيين من نيويورك بزيارة بييكيس وصرح أعضاؤه بأنهم يريدون التأكد من أن حكومة الولايات المتحدة قامت بأعمال التطهير الملائمة عقب رحيل البحرية. وقدمت دائرة الأسماك والأحياء البرية في الولايات المتحدة التي تولت إدارة ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ فدان منذ انسحاب البحرية إحاطة لأعضاء الوفد. ويذكر في هذا الصدد أن أغلب سكان بورتوريكو لا يؤيدون نقل جزء من الجزيرة إلى تلك الدائرة، إذ لاحظوا أنها لم تبد أي اعتراض عندما استعملت بحرية الولايات المتحدة الجزيرة لإجراء تدريبات بالقنابل.

٣٧ - وفيما يتعلق بالآثار المحتملة للتدريبات العسكرية على صحة سكان بييكيس فإن المناقشة مستمرة بين البحرية، التي تتمسك بأن عمليات القصف والمناورات التدريبية التي تضطلع بها لم تلحق أي ضرر بصحة سكان بييكيس، وأولئك الذين يصرون على أن معدلات الإصابة بالسرطان مرتفعة بصورة غير طبيعية وعلى أنه توجد مشاكل صحية أخرى في الجزيرة. وبينما تشير إحصاءات وزارة الصحة في بورتوريكو إلى أن معدلات الإصابة

بالسرطان في بييكيس كانت أعلى من المتوسط في بورتوريكو بنسبة ٢٦ في المائة خلال معظم سنوات الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، أعلن وزير الصحة في بورتوريكو في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ عن دراسة تتناول بالفحص مجموعة متنوعة من الأسباب المحتملة للإصابة بالسرطان، من بينها النظام الغذائي وقلة مرافق الرعاية الصحية، وكذلك تدريبات البحرية. وفي غضون ذلك، خلصت دراسة أجرتها الوكالة الاتحادية للمواد السامة وسجل الأمراض، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن المسارات المحتملة للتلوث بين ميدان القصف التابع للبحرية والمنطقة المدنية التي تبعد عنه نحو ١٦ كيلومترا، إلى أنه لا توجد مخاطر ظاهرة على الصحة العامة[٣٣]. وجار الاضطلاع بمزيد من الدراسات في هذا الشأن. بيد أنها لم يكشف في عام ٢٠٠٤ عن وجود أي أدلة قاطعة.

٣٨ - أما القضية الثالثة ذات الصلة فهي مستقبل محطة روزفلت رودز البحرية، وهي مقر القيادة الجنوبية للقوات البحرية التابعة للولايات المتحدة، التي تم بناؤها في عام ١٩٤١ على الطرف الشرقي لبورتوريكو، على بعد سبعة أميال من بييكيس. وهي تغطي ٦١٢ ٨ فدانا، وتستخدم نحو ٨٠٠ ٤ من الموظفين الدائمين وأصحاب العقود المؤقتة وتقدِّر البحرية أنها تضخ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار في الاقتصاد المحلي سنويا. إلا أن القائد العام لأسطول المحيط الأطلسي، الأدميرال روبرت ناتر، أعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ أنه بدون بييكيس لن يكون هناك لزوم لمنشآت روزفلت رودز[٣٤]، وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق كونغرس الولايات المتحدة رسميا على إغلاق المحطة البحرية، وذلك في إطار مشروع قانون بشأن نفقات الدفاع تمت الموافقة عليه في واشنطن العاصمة. وذكر مفوض بورتوريكو المقيم، الذي كان يعارض إغلاق المحطة وجاهد من أجل نقل الأراضي إلى حكومة الإقليم، أن حكومة بورتوريكو سيكون في مقدورها المشاركة في تحديد مصير الاستخدامات المقبلة لأراضي القاعدة، وأن نحو ٤٠ في المائة من إيرادات بيع هذه الأراضي سيكون تحت تصرفها[٣٥]. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقع الرئيس بوش على قرار إغلاق قاعدة روزفلت رودز البحرية، وقد أغلقت القاعدة فعليا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، تغير وضع القاعدة إلى ''وضع انتقالي'' بعد أن كانت قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة.

٣٩ - وأعلن مفوض بورتوريكو المقيم في عام ٢٠٠٤، أن حكومة بورتوريكو قد شرعت، بالتعاون مع البنتاغون، في العمل على بدء تعمير أراضي القاعدة فور إغلاقها. وذكر المفوض أن وزارة التجارة لديها خطة للتعمير تلقى تأييدا من وزارة الدفاع الأمريكية ومن حاكمة بورتوريكو[٣٦]. وتدعو الخطة الى استخدام ٨٦٨ ٣ فدانا في إقامة منشآت عامة وخاصة وإخضاع ٣٨٧ ٣ فدانا من المستنقعات والموائل و ''الروابي المسطحة القمة'' لأنشطة حفظ

الطبيعة بيد أن السلطات ما زالت في انتظار نتيجة تقييم بيئي من المقرر أن ينتهي في آذار/مارس ٢٠٠٥ وذلك قبل أن تقبل رسميا نقل ملكية الأراضي.

جيم - التطورات الاقتصادية

٤٠ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بورتوريكو ٨٠٠ ١٦ دولار[٣٧] بينما يبلغ في الولايات المتحدة ٨٠٠ ٣٧ دولار[٣٧]. ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبنظامها الضريبي وبمستوى التحويلات الاتحادية. ويشكل قطاع الصناعة التحويلية، الذي يشمل عمليات في مجال المستحضرات الصيدلانية، والإلكترونيات، والأدوات العلمية والأجهزة الدقيقة، ما يزيد على ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما تسهم الزراعة بأقل من ١ في المائة. ومما شجع عملية التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤، الذي منح امتيازات لشركات الولايات المتحدة التي تنشئ مصانع في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافز ضريبية سخية لتلك الشركات، من بينها الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن من الضرائب. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنوات في جعل بورتوريكو ''مركزا خارجيا للتصنيع''[٣٨] تابعا للولايات المتحدة، مما حول اقتصادها من اقتصاد زراعي كاريبي تغلب عليه زراعة السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. بيد أن كونغرس الولايات المتحدة، من باب اهتمامه بشؤون الميزانية، قام في عام ١٩٩٦، في إطار الإجراءات التي اتخذها لتسوية الميزانية، باعتماد تشريع للبدء تدريجيا في خفض تلك الحوافز الضريبية لإلغائها كلية بحلول عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، انخفضت منتجات صناعة النسيج والملابس الكثيفة العمالة كنتيجة للمنافسة الخارجية. ولذلك، فقد تمثل التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية لبورتوريكو على مدى السنوات العديدة الماضية في إعداد الاقتصاد لمواجهة الآثار المترتبة على الخفض التدريجي للإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المادة ٩٣٦، وذلك عن طريق الحد من اعتماد الجزيرة على التصنيع، والترويج لتطوير قطاعَي التكنولوجيا المتطورة والسياحة.

٤١ - وواصلت الحاكمة كالديرون طوال عام ٢٠٠٢ حشد التأييد داخل كونغرس الولايات المتحدة لتعديل التشريعات الضريبية بغية جذب شركات جديدة إلى الجزيرة. وذُكر أنها تقدمت، خلال دورة الكونغرس السابقة، إلى اللجنة الفرعية للسبل والوسائل التابعة للكونغرس ولجنة الشؤون المالية التابعة لمجلس الشيوخ باقتراح يدعو إلى تعديل المادة ٩٥٦ من قانون ضرائب الدخل، وإعادة المادة ٩٣٦ بصفة أساسية إلى ما كانت عليه قبل أن تقرر

الحكومة الاتحادية إلغاء معظم الإعفاءات الضريبية. وبذلك تخفض الضرائب المدفوعة على تحويلات الأرباح إلى الإقليم الأمريكي بالنسبة للشركات التي تُنشئ فروعا لها في بورتوريكو بوصفها شركات أجنبية خاضعة للمراقبة، من ٣٥ في المائة إلى ١٠ في المائة أو أقل. ولكن لجنة الشؤون المالية التابعة لمجلس الشيوخ رفضت في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تعديل المادة ٩٥٦، وبالتالي، لم يرفع الاقتراح إلى كونغرس الولايات المتحدة. وقد أبدى الحاكم أسيبيدو فيلا آمالا في أن يطرح تشريع جديد لإجراء تغييرات في مجال الضرائب بعد تنصيبه في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥[٨]. وكان الحاكم قد اقترح قبل الانتخابات خطة جديدة للتنمية الاقتصادية تشمل تعزيز البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الحديثة. وتعهد آسيبيدو بضخ بليون دولار في هذا المشروع الذي ينشد من ورائه تحويل اقتصاد بورتوريكو من اقتصاد قوامه الصناعة الكثيفة العمالة إلى اقتصاد يركز على صناعة التكنولوجيا البالغة التقدم الكثيفة رأس المال وذلك مع تهيئة ٣٣ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة. ويبغي الحاكم أن يتسنى بذلك التصدي للآثار السلبية المترتبة على الإلغاء التدريجي لقانون الضرائب الاتحادية بالولايات المتحدة[٣٩].

٤٢ - ويجري العمل الآن، رغم بطء الخطوات الأولية، في برنامج للاستثمار في الهياكل الأساسية والأشغال العامة بهدف حفز الاقتصاد (وذلك في إطار مجموعة إجراءات استثمارية تتخذ على مدى أربع سنوات بقيمة إجمالية قدرها ٦ ملايين دولار)، ويشمل ذلك البرنامج شبكة النقل العام وميناء الأمريكتين للشحن العابر في بونسي، ومركزا للمؤتمرات في سان خوان، ومشاريع أخرى لم تنل نفس الحظ من الاهتمام. بيد أن بعض المشاريع تعطلت في عام ٢٠٠٤ كما أن محققين من حكومة الولايات المتحدة بدأوا يتحرون عن مشروع شبكة النقل العام حيث تولدت لدى السلطات شكوك متزايدة إزاء ارتفاع تكلفة المشروع و لم تعلن نتائج التحريات بعد[٨]. وقد أعلن في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ أن بورتوريكو قد فتحت باب تقديم العطاءات أمام الشركات المحلية والدولية من أجل تشييد الميناء في بونسي. ومن المنتظر أن يكون هذا الميناء من أكبر الموانئ في الأمريكيتين. ويتوقع مؤيدو المشروع أن يؤدي إلى إيجاد الآلاف من فرص العمل. بيد أن الخبراء يشيرون إلى أن نجاح المشروع سوف يتوقف جزئيا على تكاليف الأيدي العاملة، التي عادة ما تكون أعلى في بورتوريكو منها في بلدان أخرى بمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار هؤلاء الخبراء إلى أن نجاح ذلك المشروع يمكن أن يرهن بمدى نجاح بورتوريكو في حشد التأييد في أوساط حكومة الولايات المتحدة لتغيير قانون جونز لعام ١٩١٧، الذي يقضي بأن تنقل البضائع بين بورتوريكو والولايات المتحدة على متن سفن أمريكية الصنع تتولى جهات أمريكية تشغيلها، الأمر الذي عادة ما يكون أكثر تكلفة[٤٠]. وتشير المؤشرات الاقتصادية،

حسب ما ذكره رئيس مجلس التخطيط في بورتوريكو، إلى استمرار انتعاش الاقتصاد المحلي، مما سيؤدي إلى نمو حقيقي في الناتج القومي الإجمالي قدره ٢,٧ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وإلى نمو في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نسبته ٢,٥ في المائة وتجلى أيضا انتعاش معدل النمو في حالة ازدهار شهدها قطاع البناء حيث زادت تصاريح البناء الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة ٥,٥ في المائة في حين زادت التصاريح الممنوحة للمشاريع الحكومية بنسبة ٢٧,٤ في المائة[٨]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كان معدل البطالة بنسبة ١١,١ في المائة مقابل ١١,٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤[٤١]، ويشهد أيضا، قطاع السياحة ازدهارا حيث زادت نسبة الإشغال في الفنادق من عام إلى آخر لتبلغ ٣,٤ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وأصيب الاقتصاد المحلي بانتكاسة في أيلول/سبتمبر عندما اجتاحت العاصفة الاستوائية جان الجزيرة الأمر الذي حدا الرئيس بوش على الإعلان أن بورتوريكو منطقة كوارث[٨]. وتبدى أيضا، مؤخرا، قلق شديد إزاء أوجه الاختلال الهيكلي في المالية العامة. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بلغت ديون بورتوريكو العامة ٣٨ بليون دولار وفي مستهل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ اعترف مصرف التنمية الحكومي في بورتوريكو رسميا بوجود عجز هيكلي يناهز ١,٤ بليون دولار. ويمكن أن تنشأ في السنة المالية القادمة مشاكل أخرى حيث لم يتم بعد تحديد أي مصادر تمويل لتغطية النفقات التشغيلية لمشاريع من قبيل شبكة النقل العام ومركز المؤتمرات الجديد وميناء الأمريكتين[٤٢].

رابعا – الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف – لمحة عامة

٤٣ – التزمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدراسة هذا الوضع، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د – ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تمسكّت الولايات المتحدة بأن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير، وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل، وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وأنها بذلك وكما ذُكر صراحة في القرار ٧٤٨ (د – ٨)، خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها.

٤٤ – وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). ويمكن الإطلاع على المعلومات التي استجدت منذ ذلك الحين على النحو التالي: A/AC.109/L.1191

و Add.1 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (بالنسبة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (بالنسبة للأعوام من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (بالنسبة للأعوام من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥)؛ وA/AC.109/1999/L.13 (بالنسبة للأعوام من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (بالنسبة لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (بالنسبة لعام ٢٠٠١))؛ و A/AC.109/2003/L.3 (بالنسبة لعام ٢٠٠٢).

باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٤٥ – في الجلسة الأولى المعقودة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم الأعمال التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2004/L.2)، أن تتناول، حسب الاقتضاء، البند المعنون ''مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن بورتوريكو'' وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٤٦ – وفي جلستها الخامسة المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وجَّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب من اللجنة أن تستمع إليها بشأن بورتوريكو. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات والاستماع إلى ممثلي المنظمات المعنية في جلستيها الخامسة والسادسة على النحو المشار إليه أدناه (انظر A/AC.109/2002/SR.5 و 6):

- **الجلسة الخامسة**: خورخي فاريناتشي غارسيا (الجبهة الاشتراكية)؛ وأنخيل أورتيس غوسمان (الحركة المناصرة لوضع الدولة الحرة المرتبطة)؛ وبرتايدا سييخو أورتيس (نقابة المحامين في بورتوريكو)؛ وسلفادور بارغاس، الإبن (الأمريكيون من أبناء بورتوريكو المهتمون بالأمر)؛ وأليس إرنانديس (الحزب الوطني لبورتوريكو)؛ وميغيل أوتيرو شافيس (محفل المشرق الوطني الكبير لبورتوريكو)؛ وفرانسيسكو بيلغارا (حملة دعم بييكيس)؛ وبيتي براسل (الاتحاد من أجل بييكيس، بورتوريكو)؛ وبينجامين راموس روسادو (الحملة المؤيدة للحرية)؛ وفرناندو مارتن غارسيا (حزب استقلال بورتوريكو)؛ وفانيسا راموس(الرابطة الأمريكية للحقوقيين)؛ وكارلوس غونساليس (لجنة إنقاذ وتنمية بييكيس)؛ ومانويل ريفيرا (اتحاد أبناء بورتوريكو من أجل العمل)؛ وخوزيه أداميس (الجبهة)؛ ونيلدالوز ريكساش (المنظمة الوطنية للنهوض بثقافة بورتوريكو)؛ وأنيتا بيليس ميتشيل (منظمة الربيع)؛ وخوليو أنطونيو مورينتي بيريز (الحركة الجديدة لاستقلال بورتوريكو)؛ وويلما ريبيرون كوياسو (لجنة بورتوريكو في الأمم المتحدة).

- **الجلسة السادسة**: نويل كولون مارتينيس (المؤتمر الوطني الأوستوسي في بورتوريكو)؛ وروجر كاليرو (صندوق الدفاع عن الحقوق السياسية)؛ ومارتين كوبيل (حزب العمال الاشتراكي)؛ ولويس روسا - بيريس (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو)؛ وريكاردو غابرييل (نادي أوستوس البورتوريكي في كلية هانتر)؛ وأنطوني ميليه (فرقة العمل الشرفية الخامسة والستين).

٤٧ - وفي الجلسة السادسة عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2003/L.7. وقام ممثل جمهورية فترويلا البوليفارية بتعليل تأييده لنص مشروع القرار. وفي تلك الجلسة أيضا، اعتمدت اللجنة الخاصة القرار A/AC.109/2003/22 دون تصويت. وأدلى بعد ذلك ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٨ - لم يقدم إلى الجمعية العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين أي مشروع قرار يتعلق بهذه المسألة بهدف اتخاذ إجراء. وعند عرض تقرير اللجنة الخاصة في الجلسة ٧٢ للجمعية العامة، التي عقدت في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أشار رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة إلى أن اللجنة اتخذت في ختام دورتها قرارا بشأن بورتوريكو بتوافق الآراء.

الحواشي

(١) www.cia.gov/cia/publications/factbook، انظر بورتوريكو.

(٢) www.census.gov.

(٣) EFE newswire, 18 October 2001.

(٤) Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002.

(٥) www.whitehouse.gov/news/releases/2001/04.

(٦) www.puertorico-herald.org/issues/2002/vol6n09/WashUpdate0609-en.shtml.

(٧) Economic Intelligence Unit, Country Report Puerto Rico, December 2003.

(٨) المرجع نفسه، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(٩) *The Washington Post*, 15 August 2001, and *The New York Times*, 24 January 2002.

(١٠) *Financial Times*, 25 March 2002.

(١١) www.fortaleza.gobierno.pr، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. تم بموجب أحد القوانين الثلاثة إنشاء مكتب المدعي العام الذي يتمتع، من الوجهة الوظيفية والمالية، باستقلال ذاتي يخول له التحقيق في الجرائم في الإقليم؛ أما القانون الثاني المعروف بقانون المدونة الأخلاقية للمقاولين، فينظم سلوك جميع الذين يقدمون الخدمات إلى الحكومة، وأنشئ بموجب القانون الثالث السجل الموحد للمزايدين، الذي ينص على الشروط التي يتعين أن تفي بها جميع الكيانات التي تقدم العطاءات للحصول على العقود العامة.

(١٢) Economist Intelligence Unit, Country Report, Puerto Rico,, July 2004.

(١٣) Cámara de Representantes, resolution 3873, 25 April 2002.

(١٤) *The San Juan Star*, 8 October 2002.

(١٥) خطاب أنيبال أسيبيدو فيلا في مجلس النواب بالولايات المتحدة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٦) رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة الخاصة من أنيبال أسيبيدو فيلا رئيس الحزب الشعبي الديمقراطي.

(١٧) خطاب أنيبال أسيبيدو فيلا في مجلس النواب بالولايات المتحدة.

(١٨) المعلومات المقدمة من جان سوسلر وحصل عليها من المؤتمر الوطني الأوستوس، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(١٩) www.boricuanacional.org.

(٢٠) www.puertorico-herald.org/issues2/2005.

(٢١) www.news.navy.mil, 30 April 2003, and Associated Press, Reuters and *The New York Times*, 1 May 2003.

(٢٢) Associated Press, 14 May 2004.

(٢٣) *The New York Times*, 29 July 2001, *Chicago Sun-Times*, 31 July 2001.

(٢٤) www.fortaleza.gobierno.pr, 20 October 2002.

(٢٥) Pentagon news release, 10 January 2003, and Reuters, 10 January 2003.

(٢٦) www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002 and 20 October 2002.

(٢٧) Associated Press, 25 February 2003.

(٢٨) www.fortaleza.gobierno.pr, 6 June 2002, and *The Miami Herald*, 8 June 2002.

(٢٩) www.house.gov/acevedo-vila, 2 April 2000.

(٣٠) بيان هـ. ت. جونسون، مساعد وزير البحرية أمام اللجنة الفرعية المعنية بالإنشاءات العسكرية والتابعة للجنة المخصصات بمجلس الشيوخ، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (www.chinfo.navy.mil/navpalib/testimony).

(٣١) وكالة الحماية البيئية، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ www.epa.gov/region02/vieques/history.

(٣٢) المرجع نفسه، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥ www.epa.gov/region02/news/2005.

(٣٣) بيان وكالة المواد السامة وسجل الأمراض، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٣٤) Associated Press, 11 and 16 January 2003.

(٣٥) *Caribbean Insight*, vol. 26, No. 33, 26 September 2003.

(٣٦) www.house.gov/acevedo-vila, 16 December 2003.

(٣٧) Central Intelligence Agency, *World Factbook*, 2004 (www.cia.gov/cia/publications/factbook).

(٣٨) Economist Intelligence Unit, Puerto Rico Country Profile 2002.

(٣٩) The San Juan Star, 6 March 2004.

(٤٠) Associated Press, 4 February 2004.

(٤١) وزارة العمل بالولايات المتحدة، مكتب الإحصاءات، ٢٠٠٥، www.stats.bls.gov/eag.pr.htm.

(٤٢) Caribbean business, 24 February 2005 (www.puertorico-herald.org/issues2/2005vol09n08/).